توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا

Using approaches to analyze comparative political systems: approaching systems analysis as a model

ط. د. رملي مخلوف[1]*

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات

البريد الإلكتروني: 4makhlouf@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/09/02 **تاريخ النشر:** 2020/11/17

ملخص:

تميزت الدراسات السياسية المعاصرة بشكل ملحوظ بتنوع المداخل والإقترابات المنهجية تبعا لتمايز وجهات نظر الباحثين والتي تشكلت على مراحل تاريخية متميزة واستمرت في التأثير والتطور، فقد تم توظيف العديد منها من أجل دراسة الظاهرة السياسة خصوصا في ظل المرحلة السلوكية أين برز اقتراب التحليل النظمي لدافيد أستون والذي شكل فارقا في مجال تطور النظم السياسية المقارنة.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الطرح الذي قدمته مدرسة تحليل النظم في مجال تطور حقل السياسة المقارنة وما إن شكلت أفكارها بديلا حقيقيا في مجال دراسة وتحليل النظم السياسية في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياسة المقارنة، الاقترابات، المدرسة السلوكية، النظم السياسية، ديفيد ايستون.

Abstract:

Contemporary political studies have clearly marked the diversity of approaches and methodological approaches according to the differentiation of the points of view of researchers, who formed at distinct historical stages and continued to influence and develop. Many of them were used to study the political phenomenon, especially in the shadow of the behavioral scene, where the approach of the systemic analysis of David Aston emerged, which made the difference in the field of development of comparative political systems.

From this point of view, this study aims to research the proposal made by the School of Systems Analysis in the field of development of the field of comparative politics and whether its ideas formed a real alternative in the field of study and analysis of political systems in the world....

Keywords: comparative politics, approaches, behavioral stage, political systems, systematic analysis approach.

*مؤلف المقال

1- مقدمة

في العقدين الأخيرين، برز فرع السياسة المقارنة كعلم قائم بنفسه بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي ترمي سواء إلى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية، أو إلى تطوير نظريات جزئية في إطار النظرية العامة تعنى بأبنية معينة تنتمي إلى أنماط نظامية مختلفة، فقد شهد تطورا سريعا وضخما في مجال معالجة النظم السياسية من منظور مقارن.[1]

لقد تأثر حقل السياسة المقارنة بالكثير من فروع العلوم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فقد أعتبر من أوسع حقول علم السياسة المعاصر نظرا للكم الهائل من المواضيع التي يغطيها، حيث ساهم في تطوير مناهج علمية معينة تراعي خصوصية كل ظاهرة سياسية،[2] فقد شهد حقل العلوم السياسية تطوراً ملحوظا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الحقل عن طريق استحداث اقترابات ومناهج أُخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها.

لقد طور علماء السياسة عدداً من الاقترابات لكي يتم تلافي التجميع العشوائي للحقائق أو الاعتماد فقط على نظرية واحدة عندما لا يكون هناك أي نظرية يتحقق فيها شرطة الاختبار الكامل للصحة العلمية. والاقتراب يعني اتجاه معين يتبناه الباحث عندما يتناول موضوع الدراسة إذ أن هناك ميلاً لتبني إطاراً مفهومياً محدداً ولاكتشاف افتراضات محددة من أجل التوصل إلى نظرية.

وفي خضم الزخم النظري الموجود الذي ينبئ عن الثراء والتعدد والتنوع من جهة، وعن التعقد والتشابك الذي يزيد من صعوبة عملية التنظير من جهة أخرى، تظهر محاولات وجهود بعض الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية لأجل الوصول إلى نظرية عامة تستطيع وضع تفسيرات مقنعة للواقع وللأحداث للاقتراب من الظواهر السياسية المطروحة في العالم، تفسيرها وتحليلها وفهمها.

ويُعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين. والحقيقة أنَّ إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة؛ بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال **بارسونز**، **هومانز** وغيرهم من الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسية من أمثال **دايفيد استون**، **وجابريل ألموند** وغيرهم من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية.

وعليه، وللحديث عن دور الاقترابات النظمي في تحليل الظواهر السياسية المقارنة ودراسة الأنظمة والحكومات، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الطرح الذي قدمته مدرسة تحليل النظم في مجال تطور حقل السياسة المقارنة وهل شكلت أفكارها بديلا حقيقيا في مجال تحليل النظم السياسية في العالم؟**

انطلاقا من الإشكالية، يمكن تحديد فرضيات الدراسة:

- العديد من علماء السياسة قد أسسوا وطوروا عدداً من الاقترابات والمداخل من أجل التحليل المعرفي والنظري لمختلف الظواهر السياسية، فضلا عن البحث على مشكلة بناء النظم في حقل السياسة المقارنة.

- اقتراب تحليل النظم الذي قدمه ديفيد أستون قد ساهم بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر والنظم السياسية، كما ساهمت بحوثه إلى وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات والمخرجات" وإدخال مفاهيم جديدة للتحليل السياسي من خلال حركية النظام السياسي.

على العموم، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المبحث الأول: البناء النظري في حقل السياسة المقارنة

المبحث الثاني: اقتراب التحليل النظمي ومنهجه في الدراسات المقارنة

2- المبحث الأول: البناء النظري في حقل السياسة المقارنة

يميل العلماء في أبحاثهم في علم السياسة إلى استعارة اقترابات ومنهجية الدراسة من حقول أخرى، ولذا فإن علم السياسة يعتبر حقلاً متداخلاً فضلاً عن أن أجيال مختلفة من العلماء قد طوروا اقترابات انطلاقاً من اهتماماتهم وقيّمهم ومنهجياتهم الخاصة. ولذا تغيرت اقترابات دراسة علم السياسة عبر الزمن بحيث كان الاقتراب الأفضل يتغير من وقت لآخر طبقاً لما كان ملحاً أو في بعض الأحيان أنيقاً أو عصرياً.

2.1- المطلب الأول: مفهوم الإقتراب

إن الاقتراب كإطار تحليلي طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية- بعد اكتشافها وتحديدها - وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا. فالاقترابات تعد أحد الوسائل والطرق التي تفيد في معالجة الموضوع محل دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية.[3]

إن لفظ «اقتراب» هو أقرب للواقع في مجال دراسة الظاهرة السياسية، باعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة. كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويتوقف اختبار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين:[4]

- اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

- كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الأمبريقية) على حد سواء.

وعليه، يمكن اعتبار الاقترابات وسائط للتفسير، فهي بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والأساليب التي يستعملها الباحث في دراسته؛ فالمقاربة لا تستهدف اكتشاف الظواهر أو تحديدها، أو اكتشاف قوانين حركتها، وكل ما تستهدفه هو محاولة تفسير الظاهرة المعنية تفسيراً جزئياً، أي النظر للظاهرة من إحدى زواياها فقط، وذلك كأن تحاول مثلا تفسير ظاهرة العنف السياسي في عدد من الدول، فإذا ارتكزت الدراسة على الأسباب السياسية كانت المقاربة سياسية، وإذا تم الاعتماد على كوامن الظاهرة اجتماعيا كانت المقاربة اجتماعية، وبالمثل مع باقي متغيرات الظاهرة قيد الدراسة، فالمقاربة هي إذن الاقتراب من الظاهرة من إحدى زواياها سواء كانت سياسية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية، تاريخية...إلخ.

2.2- المطلب الثاني: توظيف الاقتراب في تحليل النظم السياسية المقارنة

يعد حقل السياسة المقارنة أحد فروع العلوم السياسية، إذ يعتبر من أوسعها وذلك نظرا للظواهر والمواضيع السياسية التي يغطيها، وكذلك للدراسات والمعارف التي أوجدها هذا الحقل.[5] فقد نال علم السياسة أهمية خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما من خلال السياسة المقارنة التي لم تعد تقتصر على النظم السياسية السائدة في أوربا وأمريكا فحسب بل امتدت أيضا إلى النظم السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد كان للجمعية الدولية لعلم السياسة التي تأسست سنة 1949 من طرف اليونسكو دور مهم في كسب حقول علم السياسة اعترافا وكيانا دوليا.[6]

إن السياسة المقارنة في تعريفها هي دراسة ومقارنة لسياسات الدول فيما بينها، كدراسة أنظمتها الديمقراطية وتغيرها أو نظمها الانتخابية مثلا أو الحزبية أو حقوق المرأة ...إخ.[7] فهي تحتوي الدراسة النظمية من خلال مقارنة الأنظمة السياسية السائدة في العالم، وهي تهدف إلى شرح أوجه الاختلافات والتشابهات بين الدول.[8]

وترتكز دراسة السياسة المقارنة على منظور تتقاطع فيه حقول معرفية متعددة في دراسة النظم السياسية خاصة «دراسات المناطق» بالإضافة إلى «النظرية السياسية»، علم الاجتماع السياسي، والتنمية السياسية أو ما يعرف بسياسات التنمية، فهي حقل وطيد الصلة بحقول متعددة في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى العلوم الطبيعية، ومرد ذلك إلى أن دراسة أنظمة الحكم تتطلب تحليل متعدد الأبعاد يجمع بين ما هو: سياسي واقتصادي وقانوني واجتماعي وثقافي وتاريخي.... الخ.[9]

في هذا السياق، اتجهت بعض الدراسات المقارنة إلى تبني الفروع العلمية المزدوجة أو «الدراسات البينية» أي ما يعرف بـ «الدراسات ما بين الحقول»، كالاعتماد مثلا على اقتراب الاقتصاد السياسي من أجل تحليل دولة الرفاهة على النمط الأوروبي أو الأمريكي، بالإضافة إلى الاستفادة من باقي حقول المعرفة العلمية الطبيعية أو الاجتماعية.

كذلك، استفاد حقل السياسة المقارنة كثيرا من باقي العلوم، فقد استعار «البنائية الوظيفة» من علم الاجتماع، وقبله من الأنثروبولوجيا التي اشتقتها من مقولات البيولوجيا، وكذلك «نظرية النظم» التي تمت استعارتها من علم الميكانيكا، أو «نظرية الفعل الرشيد» من الاقتصاد وقبله من علم النفس، وكذلك «نظرية الجماعة» من علم الاجتماع، والسيريليكية من أعمال وبحوث «شانون» في مجال نظرية المعلومات والنجاحات التي حققتها. وكل هذه الاستعارات أسهمت في تطوير هذا الحقل.[10]

إن دراسة النظم السياسية دراسة مقارنة أو حتى لبلد معين بالذات تقتضي الكشف عن الخواص الباطنة للنظام السياسي محل البحث، حتى لو تشابه هياكله مع هياكل غيره من الأنظمة المتضاربة، عن تلك الخواص التابعة في سياقه الاجتماعي.[11] فالمقارنة في حقيقتها تنصب على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذا يعني أن هناك مستوى من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك تشابهات والاختلافات. فالمجتمعات البشرية ورغم تعددها وتنوعها إلا أن جوهرها موحد ويبقى الاختلاف فقط في مظاهر وأشكال تجسيد هذا الجوهر.

لقد تعرض حقل السياسة المقارنة منذ الحرب العالمية الثانية لثورتين في آن واحد، ثورة في البحث الأمبريقي وانتشار المنهج العلمي وتطوره، وثورة في بناء النظرية وتطوير أطرها. فعلم السياسة شهد في آن واحد جمع بين الأمبريقية وبناء النظرية، حيث مهد لهذا التحول الهائل ما سمي بالتكامل المنهجي بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية، كما أن التعقد الذي تطرحه ظاهرة العولمة على العالم الاجتماعي أعطى الضوء الأخضر للمزج والخلط بين المناهج البحثية، ومحاولة التنسيق بينها، فقد كان من الضروري استخدام المنهجية المختلطة لتفادي الضعف في البحث السياسي.[12]

ترتب عن التكامل والترتيب بين المناهج العديد من الايجابيات، حيث سمح الباحثين بدراسة القليل من الحالات بشكل دقيق ومفصل، من خلال استعمال الأدوات الكيفية. بالإضافة إلى قدرة الباحثين على دراسة المتغيرات، وكيف تتركب هذه الأخيرة فيما بينها للحصول على نتائج عن طريق استعمال واستخدام الأدوات الكمية، لعرض الكيفية التي تم بها التكامل والمزج بين المناهج.[13]

مع تطور دراسة الظاهرة السياسية تطورت طرق الاقتراب منها، بل كانت هذه الاقترابات جزءً من عملية التطور الفكري، فمواضيع السياسة المقارنة تهدف إلى صياغة الاقترابات المفاهيمية لدراسة النظم السياسية في عدد من التجارب السياسية وأيضا إلى شرح المداخل المختلفة في دراسة النظم السياسية، وإلى استكشاف أنظمة الحكم السياسي الفرعية مثل: أنظمة الأحزاب السياسية، الأنظمة الانتخابية، التوازن فيما بين المؤسسات السياسية،[14] كما ترتكز على تبيان خصائص النظم السياسية الديمقراطية وعقد مقارنات بينها وبين الأنظمة السلطوية وغير الديمقراطية، وذلك لدراسة المتغيرات التي من شأنها التأثير على تشكيل الأنظمة السياسية المختلفة التي تعكس خبرات مختلفة عبر التاريخ والثقافة والممارسة السياسية.

فعن طريق الاقتراب من الظاهرة السياسية محل الدراسة مثل طبيعة النظم الديمقراطية، يتم دراسة أسباب ذلك التحول والتهديدات التي تكشف الديمقراطية، والعوامل التي من شأنها أن تساعد على ترسيخ الديمقراطية والتوازن بين الهيئة التشريعية والتنفيذية، أو الحديث عن النظام الانتخابي والنظام الحزبي، أو أيضا قضايا المرأة والهجرة، كما يتم الاعتماد على المنظور المقارن في تحليل أصوات المواطنين والعمل الجماعي في النظام السياسي على مستوى الأنظمة الحزبية في الديمقراطيات الغربية والسلطوية التنافسية.[15]

3- المبحث الثاني: اقتراب التحليل النظمي ومنهجه في الدراسات المقارنة

في السنوات الأولى لعلم السياسة الحديث، هيمن الاقتراب التقليدي التاريخي على معظم الدراسات السياسية، وهذا عندما كانت هذه الدراسات مركزة بشكل أساسي على الوصف الشكلي القانوني للحكومات، فقد ركز التقليديين بشكل كامل تقريباً على التطور التاريخي لبناءات ومؤسسات الحكومة، كاهتمامهم أساساً بالدساتير وعمل المؤسسات مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والمحاكم والبيروقراطيات، غير أن هذا الاقتراب ونظراً للأساس الضيق الذي عم مضمونه كتجاهله للسياسة غير الرسمية وافتقاره للبعد المقارن وكذا تحيزه للفكر الغربي، تعرض للعديد من الانتقادات، برز الاقتراب السلوكي إلى واجهة الحقل في نهاية الخمسينيات، حيث جاء بهدف تصحيح العيوب المفترضة في الاقتراب التقليدي لدراسة السياسة.

وقد ارتكز هذا الاقتراب على الجانب غير الرسمي من السياسة، حيث حاول السلوكيون أن يفهموا كيف يتصرف الأفراد ضمن المؤسسات السياسية وكيف يسهم السلوك غير الرسمي في عملية صنع السياسة.[16]

لقد مثلت السلوكية ثورة حقيقية في علمي السياسة والعلاقات الدولية، وجاءت كنقد ورفض للمناهج والإقترابات التقليدية التي اتبعها الباحثون في دراسة وتحليل الظواهر والأحداث السياسية، إذ دعت السلوكية إلى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالتفكير في الواقع بدل التفكير الغائي أو المجرد عن طريق إدراك الظواهر بالحواس ثم تعمم من خلال استعمال أدوات الإحصاء وتقنيات الحاسوب... إخ.[17]

في هذا السياق، يؤكد روبرت دال أن السلوكية جاءت كرد فعل على عدم كفاية وجدوى المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية، بالإضافة إلى رغبة أنصارها في بناء نظريات سياسية علمية على أسس المنهج العلمي – التجريبي، مع ربط الحقل المعرفي لعلم السياسة بالحقول المعرفية الأخرى.[18]

في منتصف الخمسينيات، تحركت وحدة التحليل بعيداً عن المؤسسات واتجهت نحو السلوك الفردي، فقد تغير التركيز من النظام الانتخابي إلى الناخبين، من الهيئات التشريعية إلى المُشرعين، من مؤسسة الرئاسة إلى الرؤساء، فهمهمة الباحث السلوكي هي تقديم فرضيات معقولة بخصوص أفعال الإنسان، واختبار تلك الفرضيات بشكل منظم تجريبي، وباستعمال أدوات المنهج العلمي لوصف وتفسير السلوك الإنساني بغية توقع ومعرفة السلوك المستقبلي.[19]

3-1- المطلب الأول: التعريف بنموذج تحليل النظم

يعد اقتراب التحليل النظمي أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، فقد تبلور مع نهاية الخمسينيات على يد علماء الاجتماع أمثال بارسونز وغيره ممن قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ثم تمكن بعض من علماء السياسة أمثال ايستون وألموند وميتشيل وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية من خلال دورهم البارز في الحركة الفكرية التي استهدفت توحيد العلوم في إطار النظرية العامة للنظم.

يقوم نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، إذ يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك. و في هذا السياق، يعتمد وجود النظام السياسي على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، حيث يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبينها، وقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها. على أن أي تحليل علمي للنظام السياسي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي الأوسع.[20]

لعلَّ الفضل الأول والأكبر في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون David Easton ومن هنا لم يكن غريباً أن أطلق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمي اسم «اقتراب ايستون».[21]

يعتبر دافيد ايستون David Easton من أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية، وفي تحليل النظم السياسية أيضا، فقد ساهمت بحوثه إلى وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج «المدخلات والمخرجات» بنظرة وظيفية.[22]

يعرف ايستون النظام السياسي بأنه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة، في حين يشير التخصص إلى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا إذا انصاع الأفراد للقرارات أيا كان السبب أو الدافع (الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، الاعتقاد بشرعية النظام).

قدم ايستون إطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

تحليل ايستون يفسر كيف يحافظ النظام على استمراره كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغيير، فلا بد أن يستجيب النظام للطالب بشكل يضمن استمراره ووجوده، فبقاء النظام بقوته وشعبيته مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات والقرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين، ومن ثم طاعتهم والاعتراف به كسلطة عليا، الأمر الذي يحول دون حدوث فوضى واضطراب.[23]

3-2- المطلب الثاني: نموذج ديفيد ايستون في تحليل النظام السياسي

إن نقطة البداية في التحليل لدى ايستون تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية، فقد ركز ايستون على البيئة المحيطة بالنظام وتأثيراتها، واعتبر أن النظام كنسق أو كمجموعة من المتغيرات تتفاعل فيما بينها داخل البيئة، إذ يمكن فصل النظام السياسي كنظام للنشاط والسلوك السياسي عن غيره من الأنظمة على الأقل للتحليل والدراسة، والعملية السياسية عند

ايستون هي عبارة عن نظام مستقل يتكون من عدة عناصر: الهوية والكينونة، المدخلات والمخرجات، التمايز داخل النظام، تكامل النظام، كما وأكد على أن النظام غائي تهدف كل وظائفه لتحقيق غاياته.[24]

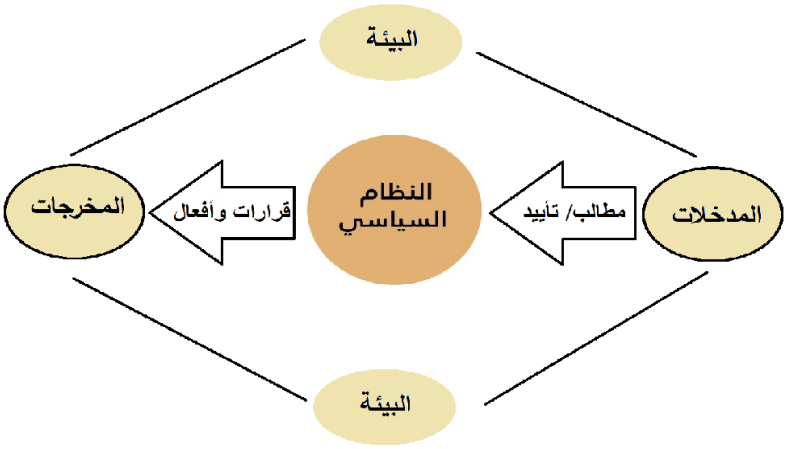

نموذج ديفيد ايستون المبسط للنظام السياسي

إن النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، فما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها كأمر هام وحيوي هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره وطالما أن الحياة السياسية تُفهم على أنَّها نظام مفتوح، فإنَّ المطالب - كما يرى ايستون- تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.[25]

دافيد ايستون بني نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساسا من نظام System ومحيط Environment، والنظام السياسي ينبني على أساس المدخلات والمخرجات، فتتكون المدخلات Inputs عند ايستون من عنصرين أساسيين وهما:

- المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام، وسائل الاعلام) والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة.
- دعم ومساندة النظام السياسي، والايمان بقواعد اللعبة السياسية.

أما بخصوص المخرجات Outputs فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية Feed Back.

قد يتخذ النظام السياسي وفقاً دافيد ايستون تدابير سياسية إيجابية، قائمة على قبول وتحقيق مطالب المحيط، ومن تم ترجمتها في شكل سياسات عامة، وهذا ما يحقق لنفسه توازنا يمنحه طابع الديمقراطية. كما قد يتخذ رد الفعل طريقا سلبيا وهذا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية، ويبقى هذا النظام غير متوازن.[26]

3-3- المطلب الثاني: توظيف اقتراب التحليل النظمي في دراسة النظم السياسية العربية

عملية البحث عن بناء الدولة كظاهرة سياسية شغلت بال معظم لباحثين في حقل السياسة المقارنة، فقاموا بتطوير العديد من مداخل وإقترابات أساسية، ودارسات نظرية حاولت تتبع هذه الظاهرة، وهذا من عموما من خلال أول خطوة فسرت العلاقة الارتباطية الموجودة بين أهم المتغيرات كالفواعل المؤسسية والغايات الوظيفية، لكنها لم تصل إلى حدود المقاربة العلمية الشاملة التي تنظر إلى الظاهرة السياسية بمنظار مزدوج، يراعي الأبعاد النظرية واسقاطاتها الميدانية، كما يأخذ بعين الاعتبار أنماط المستويات التحليلية من جية أخرى.[27]

لقد شكلت المفاهيم التي قدمها اقتراب تحليل النظم جملة من المتغيرات التي أسهمت ومكنّت هذا الاقتراب من تقديم مجموعة من الافتراضات التي يقوم عليها البحث السياسي، فقد تم الإشارة إلى أن العملية السياسية هي عملية آلية ديناميكية تتم بين مكونات النظام المختلفة وبين معطيات البيئة المحيطة، فمن خلالها تستمر الأنظمة السياسية في عالم يتضمن عناصر التغير وعناصر الاستقرار من خلال دورة حياة الأنظمة، هذه التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية.

إن البيئة الداخلية أو الدولية تفرض ضغوطا على النظام، فالمشكلات التي تطرحها وتثيرها البيئة، يجعل الاقتراب يقوم بعملية تحليل تلك المشكلات وذلك عبر الاهتمام بمجموع المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر الذي يعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي.

وعليه، هناك علاقات أساسية بين متغيرات النظام السياسي وبين عوامل البيئة بما يحقق التكيف، إشارة لمختلف الظواهر الإمبريقية كالتعبير عن المصالح وجماعات الضغط أو تجميعها والأحزاب... والتي تتحدد في البداية على شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة وإلى اللحظة التي تجد فيها طريقها للقرارات والسياسات.

على العموم، إن محاولة دراسة النظم السياسية العربية بشكل منهجي ومنظم، يتطلب عرض إطار تحليلي لدراسة هذه النظم، وفهم تفاعلاتها وتطورها وتكييفها مع ظروف البيئة الداخلية والدولية، وهذا من خلال الاستفادة بالتراث النظري في حقل السياسة المقارنة.

إن جل الدارسين في الأنظمة السياسة العربية قد وظفوا اقتراب تحليل النظم لدافيد ايستون، حيث يعد أكثر ملائمة لدراسة وتحليل النظم السياسية، وذلك لما يتيحه من إدخال مفاهيم جديدة للتحليل السياسي، مدخلات ومخرجات من جهة وإبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام وبيئته (الداخلية والخارجية) وفيما بين أجزاء ومؤسسات النظام من جهة ثانية.[28]

فالتحليل النظمي يبين أن القضايا التي تتضمنها دراسة النظم السياسية العربية هي في الأصل ذات طابع اجتماعي مقارن، فهذه النظم تواجه قضايا مشتركة مثل (المشاركة السياسية، المعارضة السياسية، الشرعية السياسية،...) ولكن بأشكال مغايرة وبطرق مختلفة وفقا لظروفها وثقافة مجتمعاتها.[29]

في هذا السياق، معظم القضايا التي تتعلق بالتطور الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، والتكامل القومي، والاستقلال السياسي، بعضها قضايا تنطوي على جوانب عامة مشتركة بين عموم الدول التي تمر بالمرحلة نفسها من مراحل التطور السياسي التي تعرف بالمرحلة الانتقالية. ولكن في الوقت نفسه، يشير التحليل إلى أنه بالتطبيق على المنطقة العربية، تجد هذه القضايا ما يميزها، بالنظر إلى الظروف المميزة للمنطقة على مستوى الخبرة التاريخية، وثقافتها السياسية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى، تتجلى مظاهر تطبيق اقتراب تحليل النظم على المستوى الدولي إلى أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها وتتداخل، وتؤدى تفاعلات تلك المتغيرات كلها سواء كانت داخلية أو خارجية إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي، ومن ثم فإن تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بيه هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته.[30] فنموذج إيستون لا يعد نظمياً وفقا للمعنى الاصطلاحي لمفهوم النظام، وإنما هو استخدام تعبير النظم لتوجهه السلوكي وليس المؤسسي في تحليله للتفاعلات الدولية، فنموذجه مجرد محصلة لتفاعلات لا دور للنظام الكلي فيها.

دافيد ايستون سبق وأثنى في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بالجهود التي قدمها كل من غابريال ألموند وجيمس كولمن سنة 1960 في كتابهم "سياسة المناطق النامية" التي درت أنظمة الشرق الأوسط وفي آسيا الجنوبية والشرقية وبدراسة أوضاع وأحوال جنوبي الصحراء الافريقية وكذا دراسة أنظمة أمريكا اللاتينية، حيث أكد ايستون أهمية تلك الدراسات من خلال إخراج التحليل المقارن للحكومات من نطاق دراسة الأنظمة الأوروبية إلى دراسة موسعة حاوية لأنظمة سياسية في مناطق أخرى من العالم محتفلة ثقافيا مع العالم الغربي.[31]

4- خاتمة

أصبحت دراسة النظم السياسية بمنزلة الإطار الطبيعي للنشاط السياسي والعملية السياسية، فقد شهد حقل السياسة المقارنة تراكماً معتبراً أسس لوجوده فرعاً رئيسياً من فروع العلوم السياسية، كما أسهم في تعميق مجراه وتوسيع ضفافه ليتحول من دراسة الحكومات المقارنة إلى دراسة السياسة المقارنة مروراً بدراسة النظم السياسية المقارنة.

في ظل الثورة السلوكية، ظهرت دراسة صنع القرار والتركيز على الفاعلين غير الرسميين والعمليات السياسية ودراسة الرأي... إخ، فقد قدم رواد المدرسة السلوكية العديد من الأدوات والأساليب والمفاهيم التي لا تزال تستعمر حقل علم السياسة في الوطن العربي، فالمدرسة السلوكية قد اتجهت إلى نقد المنهج التقليدي في تدريس الظاهرة السياسية والتي سميت عربيا بـ"الأمبريقية" أو "الاختيارية".

على العموم، يمكن تقديم بعض الاستنتاجات:

1- إن تطور دراسة الظاهرة السياسية ساهم في تطور طرق الإقتراب منها، وأصبحت تلك الإقترابات جزءاً من عملية التطور الفكري الإنساني، غير أنها استخدمت في إطار الصراع الفكري والإيديولوجي، واعتبرت أدوات لترويجها.

2- الاقتراب النسقي وإن جعل من مكونات النظام هدفاً له، فإنه تناول فقط العملية التحويلية التي تحدث داخل النظام وأهمل مسألة كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيق.

3- التطورات السياسية الراهنة في الساحة الدولية ساهمت في انتقال بوحدات التحليل من المستوى الكلي لدراسة الدولة إلى المستوى الجزئي، حيث ظهرت مواضيع جديدة مثل قضايا المرأة وحقوق الطفل والبيئة والإرهاب، وبهذا ركزت الدراسات السياسية على تحليل القضايا الجزئية.

4- الهوامش والإحالات

1- حداد موسى، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، قسم العلوم السياسية، جامعة تاسوست، جيجل، 2012، الرابط: http://mysciencp.blogspot.com/2016/02/normal-0-21-false-false-false-fr-x-none_18.html

2- بلخضر طيفور، حقل السياسة المقارنة: اكتمال حلقة التخصص بين الجدالات المنهجية والتوجهات النظرية وبين الانفلات الموضوعاتي، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2017، ص 527

3- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات)، دار هومة، الجزائر، 2001، ص116.

4- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والإقترابات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 114.

5- بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص 26.

6- المرجع نفسه، ص 26

7 - محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبيستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 30.

8- بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص 26.

9- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الثامنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص13.

10- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص340.

11- محمد طه بدوي، المناهج المعرفية في عالم السياسة، المكتب العربي الحديث للنشر، إسكندرية، 2010، ص 209.

12- علاء الدين بنور، تأثير التحولات الدولية الراهنة على حقل السياسة المقارنة - دراسة في تأثير الفواعل الخارجية (الدولية) على السياسة الداخلية (المحلية): حالة افريقيا، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 70

13- المرجع نفسه، ص 71

14-حمادي حافظ علوان الديلمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار نائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص17.

15- بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص31.

16- بلحاج عيسى، نظريات تحليل النظم، تاريخ الزيارة: 12-06-2020، الرابط: https://belhadj.yoo7.com/t78-topic

17- محمد طاهر عديلة، تطور الحل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 133

18- يُعدد ديفيد ايستون بعض خصائص السلوكية على النحو التالي:

- الانتظام: ويعني وجود بعض التشابه والتماثل في السلوك السياسي مما يمكن من عملية التنظير وتعميم النتائج المستخلصة.
- الإثبات أو التحقق من صحة الفرضيات عن طريق إخضاعها للفحص التجريبي والملاحظة العلمية.
- التقنية: وتعني ضرورة الاستفادة من التطور التكنولوجي والتقني فيما يخص جمع المعلومات والتأكد من صحتها.
- التكميم: ويعني به إخضاع الظواهر السياسية المدروسة للقياسات الكمية بغية الوصول إلى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية.
- عزل القيم عن الدراسات والتفسيرات العلمية لمختلف الظواهر وهذا من أجل التحقق من الموضوعية والحيادية.
- التنظيم المنهجي واستعمال أساليب ومناهج علمية.

للمزيد: أنظر: محمد طاهر عديلة، المرجع السابق، ص 134

19- محمد طاهر عديلة، المرجع السابق، ص 134

20- علي الدين هلال، ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص13

21- لا يمكن إهمال أيضا إسهامات كارل دويتش في تطوير اقتراب النظم في الدراسات السياسية، فقد طرح نظرية الاتصالات من خلال المعلومة، فدويتش يرى على أن النظام يقوم دائماً بتعديل سلوكه بناء على المعلومات الجديدة الواردة إليه أو التغذية الراجعة أو المعلومات المحفوظة في الذاكرة، حيث أعطى دويتش اهتماماً كبيراً لميكانيزم التصحيح الذاتي الموجود في ذاكرة النظام. فلقد اعتبر دويتش (المعلومة) جوهر العملية السياسية، فهي كوحدة لتحليل النظم السياسية والنموذج يتحدث عن نظام سياسي يقوم على استقبال المعلومة من البيئة التي تضغط عليه دائماً بمطالب معينة مشكلة حملاً على النظام، الحمل هو المفهوم المحوري الثاني في نموذجه ويعني به الرسائل والمعلومات القادمة من البيئة. أما الفترة التي يستغرقها النظام ما بين استقبال الحمل والرد عليه بعد تفسيره وترجمته أطلق عليها (Lag) وهي المفهوم الثالث. العملية التي تحدث للمعلومة منذ استلامها وحتى الرد عليها يطلق عليها (Distortion)، وهو المفهوم الرابع. الرد نفسه يطلق عليه (Gain) وهو المفهوم الخامس ويقصد به مقدار التغير الذي قام به النظام للتعادل والتكيف مع البيئة نتيجة للحمل الذي حمّلته إياه، ثم يأتي رد فعل البيئة على هذا التغير أو على الـ(Gain) في صورة تغذية راجعة تدخل في صورة معلومة جديدة وحمل جديد. أنظر: يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 122.

22- محمد نويري، تحليل النظام السياسي عند دافيد ايستون، الحوار المتمدن، العدد 2827، تاريخ الزيارة، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191454&r=0

23- طه محمد، تحليل النظم عند ديفيد ايستون: نموذج المدخلات والمخرجات، النظم السياسية المقارنة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الزيارة: 14-06-2020، الرابط : file:///C:/Users/R-Ralf/Desktop

24- يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 121

25- طرح إيستون في كتابه "النظام السياسي" الصادر عام 1953، والذي يعد أول تطور هام في مجال دراسة تحليل النظم فكرة النظام وتعنى بالنسبة له مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تدور حول ظاهرة معينة، فقد أكد في محتويات هذا الكتاب على ضرورة بناء نظرية عامة للعلوم الاجتماعية، وعلى ضرورة التنظير الكلي للعملية السياسية وعدم الاكتفاء بدراسة بعض جوانبها.

26- طه محمد، المرجع السابق، الرابط: file:///C:/Users/R-Ralf/Desktop

27- محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة: دراسة ابستمولوجية وفق ادبيات السياسية المقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 6

28- عبد الرحيم رحموني وآخرون، القضايا العربية الراهنة: الرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 153-154

29- علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 4

30- جهاد عمر محمد الخطي، دراسة بحثية العلاقات الأمريكية الصينية: آفاق الصراع والتعاون (2008-2015)، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الزيارة: 12-06-2020، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=32724

31- كينيت نيوتن وجان دبليو فان ديث، أسس السياسة المقارنة: الجزء الأول، تر: عبد الله بن جمعان الغامدي وعبد السلام بن علي نوير، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 2